رؤية لحل الأزمة الراهنة بين مجلس القضاء ونادي القضاة فرع عدن

× أبرز مطالب القضاة :

- تعديل هيكل الأجور ومضاعفة بدل غلاء المعيشة والنقل

- رفع المخصصات المالية للمحاكم والنيابات ربط حركة التنقلات بالكفاءة والخبرة

- إقرار نظام تطبيب شامل للقضاة وأسرهم وبدل مواصلات

- إنجاز الترقيات والتسويات وتوفير الحماية الأمنية

الأمناء / كتب القاضي / ناصر محمد القمع:

أولاً – توصيف الحالة :

في ظل الأوضاع الراهنة التي يعيشها السلك القضائي في عدن، برزت حالة من التوتر بين مجلس القضاء الأعلى ونادي القضاة فرع عدن، على خلفية مطالب القضاة الرامية إلى تحسين أوضاعهم المهنية والمعيشية، والمتمثلة في:

١- تعديل هيكل الأجور بما يتلاءم مع مستوى المعيشة.

٢- مضاعفة بدل غلاء المعيشة وكافة البدلات الأخرى بما يتناسب مع معدلات التضخم والظروف الاقتصادية الراهنة، وبما يضمن الحفاظ على القدرة الشرائية للقضاة وتحقيق مستوى معيشي كريم لهم ولأسرهم .

٣- توفير الإمكانيات المادية واللوجستية اللازمة ورفع المخصصات المالية للمحاكم والنيابات بما يكفل تحسين بيئة العمل، وضمان حسن سير الأداء القضائي، وتسهيل إنجاز المعاملات، وتزويد المقرات بما تحتاجه من تجهيزات مكتبية وتقنية تواكب متطلبات العمل القضائي الحديث.

٤- إقرار نظام تطبيب شامل للقضاة وأسرهم.

٥- توفير وسائل نقل أو بدل نقدي للمستحقين.

٦- إنجاز الترقيات والتسويات المستحقة وفق القانون.

٧- توفير الحماية الأمنية للقضاة ومقراتهم.

٨ ضمان الشفافية في صرف وتبويب الميزانية القضائية.

٩- ربط حركة التنقلات بالكفاءة والخبرة ومنع إسناد المناصب القيادية لغير المؤهلين.

وقد تزامن ذلك مع إصدار قرارات تنقلات شملت عددًا من القضاة، من بينهم قيادات في نادي قضاة عدن، وهو ما اعتبرته قيادة النادي إجراءً عقابيًا على نشاطها، فدعت إلى الإضراب الشامل، وربطت إنهاء الإضراب بإلغاء قرارات نقلها، مقدمة بذلك مطلبًا خاصًا على المطالب العامة لجميع القضاة. وهذا المطلب فيه مبالغة شديدة، فليس من المنطقي أو المعقول تراجع المجلس عن قرارات النقل التي أصدرها، طالما أن القانون قد حدد الوسيلة والكيفية التي يمكن من خلالها إلغاء تلك القرارات بعيدًا عن المجلس.

إن أي أخطاء أو تجاوزات قد تكون شابت حركة التنقلات القضائية هي من اختصاص الدائرة الإدارية بالمحكمة العليا ، ولا يجوز ربطها بالإضراب أو جعل إلغائها شرطًا لاستئناف العمل القضائي، لما لذلك من أثر سلبي على سير العدالة ومصالح المتقاضين.

ثانيًا – الموقف والمطالب :

انطلاقًا من المصلحة العامة للسلك القضائي، فإن المطالب العادلة للقضاة – والتي لخصناها في بداية توصيف الحالة في تسع نقاط – تعديل لائحة المجلس التي صيغت من قبل مجلس القضاء السابق، وأقرت ضمنيًا من قبل المجلس الحالي، والتي منحت المجلس حصانة مطلقة من أي مساءلة، وحرية التصرف في الميزانية دون رقابة.

- ربط حركة التنقلات بالكفاءة والخبرة، ومنع إسناد المناصب القيادية لغير المؤهلين، كما ظهر في الحركات الأخيرة.

- إنجاز الترقيات والتسويات المستحقة وفق القانون.

ينبغي على المجلس – كبادرة حسن نية وواجب – العمل على تنفيذ هذه المطالب، خاصة وأنها تمثل السقف الذي وضعه أعضاء المجلس حين قادوا الحراك القضائي ضد المجلس السابق.

أما المطالب المرتبطة بالميزانية، فإن تبويبها بشفافية سيكشف وتحسين بيئة العمل القضائية.

وهنا يمكن الإشارة إلى أن هناك من المطالب ما يرتبط تنفيذه بالمجلس وحده دون تدخل الغير، إذا توفرت الإرادة الحقيقية، ومنها:

-- تبويب الميزانية وإعادة توزيعها بشكل عادل، ونشر تقرير سنوي للميزانية القضائية يوضح أوجه الصرف بشفافية. هذا التبويب سيساعد على معرفة حجم الميزانية وكيفية التصرف بها، ومدى إمكانية إدخال بعض المطالب الأخرى ضمن الموازنة الحالية.

القضاة، ووقوفهم إلى جانب المجلس في جميع تحركاته داخل السلطة القضائية وخارجها، مما يعزز قوة موقف المجلس أمام أي طرف آخر.

وبالمقابل، يجب على نادي القضاة الالتزام بأن تبقى المصلحة العامة للسلك القضائي فوق أي اعتبارات شخصية أو فئوية، وعدم اللجوء إلى الإضراب الشامل مهما كانت الظروف، والعمل على معالجة أي اختلالات في أداء المجلس ضمن الفرع)، وقيادة حراك قضائي موحد ضد الحكومة حتى الحصول على الميزانية الكافية للسلطة القضائية. ولا يُتوقع أن تقف الحكومة في وجه سلطة قضائية موحدة، متى ما تبين يقينًا أن الميزانية الحالية غير كافية، وهو ما لن يتحقق إلا عبر نشر تقرير سنوي للميزانية القضائية يوضح أوجه الصرف بوضوح.

كما أن اعتماد معايير موضوعية مكتوبة للتنقلات والترقيات، تستند إلى الكفاءة والخبرة، سيؤدي بالضرورة إلى ضمان حقوق السلطة القضائية، لما لذلك من أثر سلبي في زيادة الفجوة بين القضاة وقيادة المجلس.

إن إصلاح أوضاع القضاة وحماية استقلال القضاء يتطلبان تكاتف الجهود بين جميع مكونات السلطة القضائية، والاحتكام إلى القنوات القانونية المختصة في أي نزاعات، بما يحفظ هيبة القضاء وحقوق القضاة على حد سواء.

ثالثًا – الحلول المقترحة

للوصول إلى حل شامل يطفئ جذوة الخلاف، والتي تغذيها أطراف خارجية تسعى إلى إضعاف السلطة القضائية من خلال إطلاق الاتهامات والألفاظ الجارحة التي تعكس حقدًا دفينًا، وتسعى لتشويه صورة السلطة القضائية ككل، نقترح ما يلي:

أولا: عقد اجتماع لمجلس القضاء الأعلى يحضره رؤساء فروع النادي في جميع المحافظات الجنوبية المحررة، بالإضافة إلى ما تبقى من أعضاء المكتب التنفيذي للنادي، ووضع المطالب العامة على الطاولة ومناقشتها بجدية مطلقة.

ثانيا : إقرار المطالب التي يملك المجلس صلاحية إقرارها وتنفيذها، مع وضع جدول زمني قصير لا يتعدى نهاية شهر أغسطس للتنفيذ.

ثالثا: وضع خطة مزمنة لتحديد تواريخ إقرار باقي المطالب ومتابعة تنفيذها، على أن لا يتجاوز تنفيذ جميع المطالب شهر ديسمبر 2025، وعدم القبول بأي تسويف إلى العام القادم.

رابعا : التزام المجلس بالشفافية وبيان أي معوقات تواجهه مع الحكومة، وبالمقابل يلتزم النادي بالوقوف صفًا واحدًا مع المجلس للضغط على الحكومة لتنفيذ قراراته.

خامسا : التزام نادي القضاة فرع عدن باللجوء إلى الطريق القانوني وحده بخصوص حركة النقل الأخيرة وما رافقها من اختلالات، لجميع المتضررين منها دون استثناء.

سادسا : إعلان نادي القضاة فرع عدن وقف الإضراب ابتداءً من اليوم التالي لعقد اجتماع المجلس مع رؤساء فروع النادي، والاحتكام مستقبلاً إلى القنوات القانونية المختصة في أي نزاعات، بما يحفظ هيبة القضاء.

× أبرز الحلول :

- وضع المطالب العامة على الطاولة ومناقشتها وإقرار ما يصلح خلال شهر أغسطس 2025م

- وضع خطة مزمنة لإقرار باقي المطالب ومتابعة تنفيذها قبل ديسمبر 2025م

- التزام المجلس ببيان أي معوقات والتزام النادي بالضغط مع المجلس على الحكومة